بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير السنوي الأربعون

عن السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم

يُسعدني أن أقدَّم التقرير السنوي الأربعون لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية (٢٠١٢/١١) الذي يتضمن تقرير مراقبي الحسابات بشأن البيانات المالية للبنك كما يعكسها بيان الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٢، وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المذكورة. وكما هو عليه الحال في السنوات السابقة، يستهل هذا التقرير بتقديم لمحة موجزة عن أبرز التطورات النقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١. بعد ذلك، يستعرض هذا التقرير أهم الإجراءات والعمليات التي قام بها البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة، من خلال إداراته ومكاتبه في مختلف المجالات المتعلقة بالشئون النقدية والمصرفية، بما في ذلك أبرز التعليمات والتعاميم والنظم واللوائح الرقابية التي وجّهها البنك المركزي إلى وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابته.

وضمن هذا الإطار، فقد تركزت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ في مواصلة العمل على ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وتطوير أساليب الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي، لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي في البلاد وترسيخ الأجواء الداعمة لكفاءة عمل وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي مجال التطورات النقدية، شهدت السنة المالية ٢٠١٢/١١ العديد من التطورات الهامة، حيث ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) بما قيمته نحو ١٩٩٦,٦ مليون دينار ونسبته ٧,٤%، ليصل إلى نحو ٢٩٠٠٦ ملايين دينار في نهاية السنة المالية المذكورة مقابل نحو ٢٧٠٠٩,٤ ملايين في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك النمو في عرض النقد ليعكس الجهود الحثيثة للبنك المركزي لتوفير الأجواء الملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية. وضمن هذا الإطار، شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً بلغت قيمته نحو ٧٦٠,١ مليون دينار ونسبته ٣%، لتصل إلى نحو ٢٥٩٩٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابل نحو ٢٥٢٣٥,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠. إلى جانب ذلك، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ لتصل

إلى نحو ٢٧٩٦٥,٧ مليون دينار مقابل نحو ٢٦٠٣٥,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، مسجلةً بـذلك زيادة قيمتها نحو ١٩٣٠,٦ مليوناً ونسبتها ٧,٤%. وترتيباً على ذلك، ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ليصل إلى نحو ٤٥٣٢٩,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابـل نحـو ٤٢٥٩٨,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة، محققاً بذلك نموًّا بلغت قيمته نحو ٢٧٣٠,٩ مليون دينار ونسبته ٦,٤%. من جهةٍ أخرى، تراجع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحليـة فـي نهايـة السـنة الماليـة ٢٠١٢/١١ بما قيمته ١١٤٣,٨ مليون دينار ونسبته ٨,٦%، ليصل إلى نحو ١٢٢٠٦,٩ ملايين دينار مقابـل نحو ١٣٢٨٨,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ جهوده الحثيثـة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك فـي إطـار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع لوحدات ذلك القطاع، وتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يسهم كـذلك فـي تطـوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة.

من جهةٍ أخرى، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مساعيه الرامية لتطوير وتحديث البنية التحتية وتقنية المعلومات المستخدمة لديه، وبما يواكب أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، حيث واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المذكورة جهوده لتحديث وتطوير الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة، والعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التقنية التي من شأنها ضمان استمرارية الأعمال في البنك المركزي في مختلف الظروف وكذلك تقديم خدمات أفضل للمتعاملين مع البنك المركزي وفقاً لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١٢/١١، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني من خلال البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين المحلي والأجنبي، مما يساهم برفع أداء وكفاءة العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على الكفاءات المتميزة من العمالة الوطنية، واستقطاب المزيد منها للعمل في البنك بما يعزز قدرات البنك على القيام بالمهام الموكلة إليه.

وقبل الختام، يسرني أن أتقدم إلى سعادة الأخ الكريم الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح بأسمى آيات العرفان والامتنان على ما بذله من جهود مشهود لها في قيادة بنك الكويت المركزي وصيانة منجزاته خلال فترة توليه مهام محافظ بنك الكويت المركزي.

وأخيراً، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعًا بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، وذلك في ظل رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق ،،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

مقدمة:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ جهوده لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. وتشمل تلك الأغراض ممارسة امتياز إصدار العملة نيابةً عن الدولة، والعمل على المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتأمين حرية تحويلها، ورسم وتنفيذ السياسة النقدية، وترشيد السياسات الائتمانية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي، وتطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات ذلك القطاع، بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني على أسس راسخة، ويساهم في تكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

وضمن هذا الإطار، جاءت مشاريع بنك الكويت المركزي في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠١٤/٢٠١٣) لتُجسِّد دور البنك المركزي وسياساته التي يتضمّنها برنامج عمل الحكومة. وخلال السنة المالية (٢٠١٢/١١)، واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتنفيذ ومتابعة مشاريعه المُدرَجة ضمن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل المشار إليها، وهي مشروعات تطويرية ذات طبيعة مستمرة ترتبط بالأهداف التي يسعى بنك الكويت المركزي لتحقيقها. ويتناول هذا التقرير جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ في إطار مشاريعه ضمن الخطة السنوية الثانية للسنة المالية المشار إليها، وذلك على النحو التالي:

أولاً – أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية:

- **تعزيز جهود البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي.**

يستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات المجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ كما تعكسها البيانات المتعلقة بكلٍّ من عرض النقد، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وإصدارات

أدوات الدين العام، والميزانية المجمعة لكلٍّ من البنوك المحلية وشركات الاستثمار المحلية. وتعكس تلك التطورات في جانبٍ مهم منها آثار جهود بنك الكويت المركزي في المجالات المرتبطة برسم وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسات وبرامج الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وتشير البيانات المتعلقة بالمجاميع والمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى تطورات إيجابية في تلك المجاميع والمؤشرات خلال السنة المالية المذكورة، يمكن تناولها على النحو التالي:

١ – التطورات النقدية:

أ – عرض النقد:

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٢٩٠٠٦ ملايين دينار مقابل مستواه البالغ نحو ٢٧٠٠٩,٤ ملايين في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته ١٩٩٦,٦ مليوناً ونسبته ٧,٤%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو ١٣٧١,٤ مليوناً ونسبته ٥,٣% خلال السنة المالية السابقة، وجاء ذلك الارتفاع في عرض النقد بالمفهوم الواسع ليعكس من جانب مهم منه الجهود المتواصلة للبنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما يساهم في توفير الأجواء المحفزة لتعزيز معدلات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية.

وجاءت الزيادة المذكورة في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) نتيجة للارتفاع خلال ذات فترة المقارنة المشار إليها آنفاً في كلٍّ من الكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن١) بنحو ٧٣٠,٢ مليون دينار وبنسبة ١١,٣% (من نحو ٦٤٤٢,٣ مليون دينار إلى نحو ٧١٧٢,٥ مليون دينار)، وشبه النقد بنحو ١٢٦٦,٤ مليون دينار وبنسبة ٦,٢% (من نحو ٢٠٥٦٧ مليون دينار إلى نحو ٢١٨٣٣,٥ مليوناً).

تطورات عرض النقد
(مليون دينار)

نهايــة الفتــرة	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	تغير ٢٠١٢/١١ عن ٢٠١١/١٠	
				قيمة	%
عرض النقد (ن٢)	**٢٥٦٣٧,٩**	**٢٧٠٠٩,٤**	**٢٩٠٠٦**	**١٩٩٦,٦**	**٧,٤**
الكتلة النقدية (ن١)، ومنها:	٥٢٤٨,٣	٦٤٤٢,٣	٧١٧٢,٥	٧٣٠,٢	١١,٣
الودائع تحت الطلب	٤٤٤٥,٧	٥٤٦٨,١	٦١٣٢,٣	٦٦٤,٢	١٢,١
شبه النقد	٢٠٣٨٩,٦	٢٠٥٦٧	٢١٨٣٣,٥	١٢٦٦,٤	٦,٢
الودائع بالدينار	١٧٨٣٢,٤	١٨٣٠٨,١	١٩٣١٧,١	١٠٠٩	٥,٥
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٥٥٧,٢	٢٢٥٨,٩	٢٥١٦,٤	٢٥٧,٤	١١,٤

المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن٢) ضمن الوضع النقدي المجمّع لكلٍّ من البنك المركزي والبنوك المحلية[١] في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها، فإنّ الارتفاع المذكور في عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) البالغة قيمته نحو ١٩٩٦,٦ مليون دينار ونسبته ٧,٤% قد جاء نتيجةً للارتفاع في كلٍّ من صافي الموجودات المحلية لتلك الجهات بنحو ٥٧٣,٧ مليون دينار، وصافي موجوداتها الأجنبية بنحو ١٤٢٢,٩ مليون دينار. وضمن الزيادة المذكورة في صافي الموجودات المحلية، بلغت الزيادة في مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص نحو ٩٧٧,١ مليون دينار وبنسبة ٣,٥% ضمن تطور يعكس مواصلة البنوك المحلية توفير الائتمان المصرفي لقطاعات الاقتصاد المحلي.

أما الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات الأجنبية في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة لها البالغة قيمته نحو ١٤٢٢,٩ مليون دينار، فقد جاء أساساً نتيجةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما قيمته ٢٤٩,٨ مليون دينار ونسبته ٣,٨%.

---

(١) تشمل كما في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ البنوك التجارية الكويتية (التقليدية وتلك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعددها ١٠)، وبنك متخصص واحد وفروع البنوك الأجنبية (منها فرع يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعددها ١٠).

ب- أسعار الفائدة المحلية:

يلعب سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي دوراً محوريا، حيث ترتبط به ضمن هوامش محددة، الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك، يؤدي خفض (أو رفع) سعر الخصم إلى تخفيض (أو زيادة) مطابق في الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي للتطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي والحد من الضغوط التضخمية مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، أبقى البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ على سعر الخصم لديه عند مستواه منذ ٨ فبراير ٢٠١٠ البالغ ٢,٥%.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ تراجعاً مقارنةً مع السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، تراجعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٠,٨٥٧% و١,٠٧٨% على الترتيب، مقابل نحو ١,٠٢٣% و١,٢٠٦% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

من جانبٍ آخر، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجـل ٣ أشهر تراجعًا خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ لتصل إلى نحو ٠,٢٢٨% ونحو ٠,٣٣٢% على التوالي، وذلك مقابل نحو ٠,٢٥٧% ونحو ٠,٣٨٤% للأجلين المذكورين على الترتيب خلال السنة المالية السابقة. وعلى إثر

ذلك، بلغ الهامش بين متوسطي سعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والودائع بالدولار الأمريكي لأجل شهر وأجل ٣ أشهر خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ٠,٦٣٠ نقطة مئوية ونحو ٠,٧٤٧ نقطة مئوية على التوالي لصالح الودائع بالدينار الكويتي، مقابل هامش بلغ نحو ٠,٧٦٥ نقطة مئوية ونحو ٠,٨٢١ نقطة مئوية على التوالي خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ لصالح الودائع بالدينار الكويتي.

وفي الاتجاه ذاته، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية لأجل شهر تراجعاً خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنةً بالسنة المالية السابقة لها، لتصل إلى نحو ٠,٦٨٩%، وذلك مقابل نحو ٠,٧٣٨% للأجل المذكور خلال السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠. كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على إصدارات أدوات الدين العام خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ ثباتاً عند ١,٢٥% على متوسط أسعار الفائدة لسندات الخزانة استحقاق سنة بالمقارنة مع السنة المالية السابقة.

ج- سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، في ظل سياسة سعر صرف الدينار الكويتي المعمول بها منذ ٢٠ مايو ٢٠٠٧ والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت.

وفي هذا المجال، بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ٢٧٨,٠٨ فلساً لكل دولار أمريكي مقابل نحو ٢٧٨,٨٧ فلساً لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٠,٧٩ فلساً ونسبته ٠,٢٨%، وبلغ الفرق بين أعلى سعر (٢٧٩,٥ فلساً) وأدنى سعر (٢٧١,٨ فلساً) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ ما نسبته ٢,٨%. وفي المقابل، شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ تقلبات ملموسة، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي ما نسبته ٩,٢% مقابل الجنيه الإسترليني، و٣١,١% مقابل الفرنك السويسري، و١٧,٤% مقابل اليورو، و١٢,٧% مقابل الين الياباني.

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية

السنة المالية	٢٠١١/١٠				٢٠١٢/١١			
	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة	أعلى	أدنى	نهاية الفترة	متوسط الفترة
دينار كويتي (فلس)	٢٩٣,٢٠	٢٧٦,٥٠	٢٧٧,٢٥	٢٧٨,٨٧	٢٧٩,٥	٢٧١,٨٠	٢٧٧,٦٥	٢٧٨,٠٨
جنيه إسترليني	٠,٦٩٩٦	٠,٦١٠٦	٠,٦٢٤٥	٠,٦٢٤٨	٠,٦٥٣٠	٠,٥٩٨٠	٠,٦٢٦٦	٠,٦٣٧١
اليورو	٠,٨٤٠٥	٠,٧٠٣٢	٠,٧٠٩٦	٠,٧٣٢٩	٠,٧٨٩٦	٠,٦٧٢٨	٠,٧٥٠٢	٠,٧٦٣٧
فرنك سويسري	١,١٦٦٧	٠,٩٠٠٢	٠,٩١٥٦	٠,٩٤٣٠	٠,٩٥٦٦	٠,٧٢٩٩	٠,٩٠٤٣	٠,٩٢٣١
ين ياباني	٩٤,٨٩٥	٧٩,٠٢٥	٨١,٧١٠	٨٢,٢٣٦	٨٥,٤٤٥	٧٥,٨٢٠	٨٢,٩٤٠	٧٩,٠٤١

المصدر: بنك الكويت المركزي.

د – الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية ارتفاعاً خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ قيمته ٧٦٠,١ مليون دينار ونسبته ٣%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٢٥٩٩٥,٣ مليون دينار مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٢٥٢٣٥,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠. وقد جاءت الزيادة المذكورة في أرصدة تلك التسهيلات أساساً نتيجة للزيادة التي شهدتها أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو ٧٦٧,٧ مليوناً وبنسبة ٩,١%)، وقطاع الصناعة (بنحو ١١٢,٢ مليون دينار وبنسبة ٦,٧%)، وقطاع التجارة (بنحو ١٣٠ مليوناً وبنسبة ٥,٧%)، وقطاع العقار (بنحو ١١٣,٦ مليوناً وبنسبة ١,٧%). ومن جهة أخرى، تراجعت في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنة بنهاية السنة المالية السابقة أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية إلى كل من قطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو ٤٩٥,٣ مليون دينار ونسبتها ١٨,٣%)، وقطاع الإنشاء (بنحو ٤١,١ مليون دينار ونسبتها ٢,٣%).

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية (للمقيمين)

(مليون دينار)

نهاية الفترة	٢٠١١/١٠ (١)	٢٠١٢/١١ (٢)	تغير (٢) عن (١)	
			قيمة	(%)
رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة، ومنه:	**٢٥٢٣٥,٢**	**٢٥٩٩٥,٣**	**٧٦٠,١**	**٣,٠**
• التجارة	٢٢٦٨,١	٢٣٩٨,١	١٣٠	٥,٧
• الصناعة	١٦٦٨,٤	١٧٨٠,٦	١١٢,٢	٦,٧
• الإنشاء	١٧٦٢,٦	١٧٢١,٥	(٤١,١)	(٢,٣)
• المؤسسات المالية غير البنوك	٢٧١٣,٠	٢٢١٧,٧	(٤٩٥,٣)	(١٨,٣)
• التسهيلات الشخصية	٨٤١٣,١	٩١٨٠,٨	٧٦٧,٧	٩,١
• العقار	٦٦٤١,٥	٦٧٥٥,١	١١٣,٦	١,٧

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـ – السيولة المحلية:

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، وبما ينسجم مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية في البلاد. ويستخدم بنك الكويت المركزي في هذا الصدد العديد من الأدوات ومن أبرزها نظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية، وإصدار سندات البنك المركزي، وإدارة إصدارات أدوات الدين العام من أذونات وسندات الخزانة الكويتية نيابةً عن وزارة المالية، هذا بالإضافة إلى الضخ المباشر للسيولة لوحدات القطاع المصرفي المحلي.

وفي هذا المجال، شهدت أرصدة ودائع البنوك المحلية لأجل لدى البنك المركزي ضمن نظام قبول الودائع من تلك البنوك انخفاضاً قيمته نحو ١٦,٧ مليون دينار ونسبته ١% لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٢١٤٨,٩ مليون دينار، مقارنةً بنحو ٢١٦٥,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠. من جانب آخر، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ بطرح ٣٦ إصداراً من سنداته (سندات البنك المركزي) بقيمة أسمية بلغت نحو ٤٩٦٦ مليون دينار، واستحق خلال تلك السنة المالية ٣٥ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة أسمية بلغت نحو ٤٣٦٩ مليون دينار. وترتيباً على ذلك، ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ١٧٠٤ مليون دينار مقابل مستواه البالغ في نهاية السنة المالية السابقة نحو ١٥٧٥ مليوناً، وبما يمثل زيادة قيمتها ١٢٩ مليوناً ونسبتها ٨,٢%.

و – إصدارات أدوات الدين العام:

قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ بطرح ٨ إصدارات من أذونات الخزانة الكويتية بقيمة أسمية بلغت نحو ٥٢٥ مليون دينار، واستحق من تلك الأذونات خلال ذات الفترة ٦ إصدارات بقيمة أسمية بلغت نحو ٥٥٠ مليون دينار. إلى جانب ذلك، قام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ بطرح ٢٠ إصداراً من سندات الخزانة بقيمة أسمية بلغت نحو ١٧٠٠ مليون دينار، واستحق خلال تلك الفترة ٢٠ إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة إسمية بلغت نحو ١٧٤٠ مليون دينار. وترتيباً على ذلك، انخفض إجمالي رصيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) بما قيمته ٦٥ مليون دينار ونسبته ٣% ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ١٩٧٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٠٣٨ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد توزع رصيد الجهات المقتنية لهذه الأدوات في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ بين ما قيمته نحو ١٩٠٥,٧ مليون دينار (٩٧%) للبنوك المحلية، ونحو ٦٧,٣ مليون دينار (٣%) لجهات أخرى.

٢– التطورات المصرفية:

أ– الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ ليصل إلى نحو ٤٥٣٢٩,٢ مليون دينار مقابل نحو ٤٢٥٩٨,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠، بما يمثل ارتفاعاً بنحو ٢٧٣٠,٧ مليوناً وبنسبة ٦,٤%. وجاء ذلك الارتفاع في إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية كمحصلة للعديد من التطورات في عناصر تلك الميزانية على كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، نورد أبرزها فيما يلي:

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

(مليون دينار)

البنـــــــــــود	الأرصدة في نهاية السنة		
	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١
الموجودات			
نقد	١٤٠,٤	١٦٠,١	١٦٣,٤
المطالب على البنك المركزي	**٢٧٥٩,٨**	**٤٠٠٦,٤**	**٤١٣٥,٧**
أرصدة (ودائع تحت الطلب) لدى البنك المركزي	٢٨٢,٤	٢٦٥,٨	٢٨٢,٨
سندات البنك المركزي	١٢٤٣,٥	١٥٧٥,٠	١٧٠٤,٠
ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	١٢٣٣,٩	٢١٦٥,٦	**٢١٤٨,٩**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**٥٩٨,٧**	**٨٥١,١**	**١٠٥٨,٨**
المطالب على الحكومة	**١٨٦٣,٩**	**١٨١٥,٠**	**١٩٠٥,٧**
سندات الخزانة	١٧١٣,٩	١٦٦٥,٠	١٧٨٠,٧
أذونات الخزانة	١٥٠,٠	١٥٠,٠	١٢٥,٠
المطالب على القطاع الخاص	**٢٧٠٩٣,٠**	**٢٧٦٥٢,٨**	**٢٨٦٢٩,٩**
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	٢٥١٢٠,٧	٢٥٢٣٥,٢	٢٥٩٩٥,٣
استثمارات محلية أخرى	١٩٧٢,٣	٢٤١٧,٦	٢٦٣٤,٦
الموجودات الأجنبية	**٧٢٥٨,٨**	**٧٢٩٠,١**	**٨٥١٠,٢**
ودائع لدى بنوك أجنبية	٣٤١٤,٥	٣٦٨٥,٨	٤٦٨٩,٤
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين	١٢٢٤,١	٧٦٧,٦	٦٦٦,٣
استثمارات بالخارج	٢٢١٥,٣	٢٤٤٨,٣	٢٧٥٣,٢
موجودات أجنبية أخرى	٤٠٤,٩	٣٨٨,٤	٤٠١,٣
موجودات أخرى	**٨٦٢,١**	**٨٢٣,٠**	**٩٢٥,٥**
إجمالي الموجودات = المطلوبات	**٤٠٥٧٦,٨**	**٤٢٥٩٨,٥**	**٤٥٣٢٩,٢**
المطلوبات			
ودائع القطاع الخاص المقيم	**٢٤٨٣٥,٣**	**٢٦٠٣٥,٢**	**٢٧٩٦٥,٧**
بالدينار	٢٢٢٧٨,١	٢٣٧٧٦,٢	٢٥٤٤٩,٤
بالعملة الأجنبية	٢٥٥٧,٢	٢٢٥٨,٩	٢٥١٦,٤
ودائع الحكومة	**٣٧٠٩,٤**	**٣٨٢٦,٨**	**٣٩٢٦,٨**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**٦٩٩,٨**	**٧٦٥,٥**	**٩٢٢,٤**
حقوق المساهمين	**٥١٩١,٤**	**٥٩٨٨,١**	**٦٣١٨,٧**
المطلوبات الأجنبية	**٢٧٩٠,٦**	**٣١٤٦,٩**	**٣١٩٣,٩**
ودائع من البنوك الغير مقيمة	١٩٢١,٣	١٨٧٨,٣	٢٠٨٠,٦
ودائع أخرى من غير المقيمين	٨٤٤,٠	١١٢٥,٤	٩٦٠,٧
مطلوبات أجنبية أخرى	٢٥,٣	١٤٣,٢	١٥٢,٦
مطلوبات أخرى	**٣٣٥٠,٢**	**٢٨٣٦,١**	**٣٠٠١,٧**
حسابات نظامية	**٧١٢١,٥**	**٧٤٦٨,٣**	**٧٧٠٦,١**
خطابات ضمان	٥١٣٢,٤	٥٧٢٦,٨	٥٩٥٧,٢
التزامات ضمن بيانات صادرة	٧٠٩,٣	٣٨٩,٥	٣٥٣,٩
إعتمادات مستندية	٩٤٤,٠	٩٨٨,٣	٩٥٨,٧
قبولات مصرفية	٣٣٥,٨	٣٦٣,٦	٤٣٦,٣

المصدر: بنك الكويت المركزي

على جانب الموجودات:

- زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو ٩٧٧,١ مليون دينار وبنسبة ٣,٥%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٢٨٦٢٩,٩ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٧٦٥٢,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠. وقد جاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع كلٍّ من أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة بنحو ٧٦٠,١ مليون دينار وبنسبة ٣%، لتصل إلى نحو ٢٥٩٩٥,٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ٢٥٢٣٥,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وأرصدة الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو ٢١٧ مليون دينار وبنسبة ٩%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٢٦٣٤,٦ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٤١٧,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة من جهةٍ أخرى.

- ارتفع رصيد مطالب البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي بنحو ١٢٩,٣ مليون دينار وبنسبة ٣,٢%، ليصل إلى نحو ٤١٣٥,٧ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ٤٠٠٦,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي بنحو ١٣٠ مليون دينار وبنسبة ٨,٣% (من نحو ١٥٧٥ مليوناً إلى نحو ١٧٠٤ مليوناً)، وأرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بنحو ١٧,٠ مليون دينار وبنسبة ٦,٤% (من نحو ٢٦٥,٨ مليوناً إلى نحو ٢٨٢,٨ مليوناً) من جهة، والانخفاض من جهة أخرى في أرصدة ودائعها لأجل لدى البنك المركزي بنحو ١٦,٧ مليوناً وبنسبة ٠,٨% (من نحو ٢١٦٥,٦ مليوناً إلى نحو ٢١٤٨,٩ مليوناً) فيما بين نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ ونهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ على الترتيب.

- ارتفاع رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو ١٢٢٠,١ مليون دينار وبنسبة ١٦,٧%، ليصل إلى نحو ٨٥١٠,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ٧٢٩٠,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الارتفاع كمحصلة للزيادة في أرصدة كلٍّ من ودائع البنوك المحلية لدى البنوك الأجنبية بنحو ١٠٠٣,٦ مليون دينار وبنسبة ٢٧,٢%، والاستثمارات الأجنبية

للبنوك المحلية بنحو ٣٠٤,٩ مليون دينار وبنسبة ١٢,٥%، والموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ١٢,٩ مليون دينار وبنسبة ٣,٣% من جهة، والانخفاض في رصيد التسهيلات الائتمانية المُقدمة لغير المقيمين بنحو ١٠١,٣ مليون دينار وبنسبة ١٣,٢% من جهة أخرى.

- ارتفع رصيد مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو ٩٠,٧ مليون دينار وبنسبة ٥%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ١٩٠٥,٧ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ١٨١٥,٠ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويعزى الارتفاع المذكور كمحصلة لارتفاع رصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات الخزانة بنحو ١١٥,٧مليون دينار وبنسبة ٦,٩%، ليصل إلى نحو ١٧٨٠,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ١٦٦٥,٠ مليون في نهاية السنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من أذونات الخزانة بنحو ٢٥ مليون دينار وبنسبة ١٦,٧% ليصل إلى نحو ١٢٥ مليون دينار نهاية عام ٢٠١٢/١١ مقابل نحو ١٥٠ مليون دينار في نهاية السنة السابقة من جهة أخرى.

على جانب المطلوبات:

- ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المُقيم) لدى البنوك المحلية بنحو ١٩٣٠,٥ مليون دينار وبنسبة ٧,٤% لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٢٧٩٦٥,٧ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٦٠٣٥,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع أساساً نتيجة لنمو أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو ١٦٧٣,٢ مليون دينار وبنسبة ٧% في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ لتصل إلى نحو ٢٥٤٤٩,٤ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٢٣٧٧٦,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة. كذلك سجلت أرصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملة الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفاعاً بنحو ٢٥٧,٥ مليون دينار وبنسبة ١١,٤%، لتصل إلى نحو ٢٥١٦,٤ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ٢٢٥٨,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- ازدادت أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو ١٠٠ مليون دينار وبنسبة ٢,٦%، لتصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٣٩٢٦,٨ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٣٨٢٦,٨ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠.

- ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو ٣٣٠,٦ مليون دينار وبنسبة ٥,٥%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٦٣١٨,٧ مليون دينار، وذلك مقابل نحو ٥٩٨٨,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠.

- ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية بنحو ٤٧,٠ مليون دينار وبنسبة ١,٥%، لتصل إلى نحو ٣١٩٣,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ٣١٤٦,٩ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠. وجاء ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع أرصدة الودائع من البنوك غير المقيمة بنحو ٢٠٢,٣ مليون دينار وبنسبة ١٠,٨%، وارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى بنحو ٩,٤ ملايين دينار وبنسبة ٦,٦% من جهة، وانخفاض أرصدة الودائع الأخرى من غير المقيمين بنحو ١٦٤,٧ مليون دينار وبنسبة ١٤,٦% في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١.

ب- الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (التقليدية والإسلامية) في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ١٢٣٣٦,١ مليون دينار (لعدد ٩٥ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١) مقابل نحو ١٣٢٨٨,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ (لعدد ٩٧ شركة مسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠)، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٩٥٢,١ مليوناً ونسبته ٧,٢%. وجاء ذلك الانخفاض كمحصلة للعديد من التطورات على جانبي الموجودات والمطلوبات ضمن الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

على جانب الموجودات:

- انخفض رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية بما قيمته ٦٣٠,١ مليون دينار ونسبته ١٠,١%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى ما يعادل نحو ٥٦١٦,٨ مليون دينار مقارنةً بما يعادل نحو ٦٢٤٦,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الانخفاض كمحصلة للانخفاض من جهة في كلٍ من أرصدة الاستثمارات الأجنبية (المالية وغير المالية) بما يعادل نحو ٤٣٠,٠ مليون دينار وبنسبة ٨,٨%، وأرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين بما يعادل نحو ١٤,٨ مليون دينار وبنسبة

١٥,٨%، والنقد والأرصدة لدى بنوك أجنبية بما قيمته ١٠٦,٨ مليوناً ونسبته ٢٤,٥%، والارتفاع من وأرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو ٧٨,٨ ملايين دينار وبنسبة ٩,٦%.

- زيادة أرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته ٢٦,٩ مليون دينار ونسبته ٤,٢% لتصل إلى نحو ٦٧٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١، وذلك مقابل نحو ٦٤٥,١ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجعت أرصدة تمويل العملاء بما قيمته ١٦,٦ مليون دينار ونسبته ١,٦% لتصل إلى نحو ١٠٤٩,٧ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقابل نحو ١٠٦٦,٣ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

على جانب المطلوبات:

- انخفضت أرصدة التمويل من المقيمين بما قيمته ٣٥٤,٣ مليون دينار ونسبته ١٠,٤% لتصل إلى نحو ٣٠٤٠,٦ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ مقارنة بنحو ٣٣٩٤,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠. ويعزى الانخفاض المذكور نتيجة إلى الانخفاض في كل من رصيد التمويل المقدم من مؤسسات غير مصرفية بما قيمته ٤٦,٣ مليون دينار ونسبته ٦,٤%، ورصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بنحو ٣٠٨,٠ مليوناً وبنسبة ١١,٥% خلال السنة المذكورة.

الميزانية المجمَّعة لشركات الاستثمار المحلية

(مليون دينار)

البيـــــــــان	الأرصدة في نهاية السنة	
	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١
الموجودات:		
النقد وأرصدة لدى البنوك	٦٤٥,١	٦٧٢,٠
تمويل العملاء	١٠٦٦,٣	١٠٤٩,٧
الاستثمارات المحلية	٣٦٨٢,٥	٣٢٧٨,٠
الاستثمارات المالية	٣٣٠١,٧	٢٧٠١,٥
الاستثمارات غير المالية	٣٨٠,٨	٥٧٦,٥
الموجودات الأجنبية	٦٢٤٦,٩	٥٦١٦,٨
الموجودات الأخرى	١٦٤٧,٤	١٧١٩,٦
الموجودات = المطلوبات	١٣٢٨٨,٢	١٢٣٣٦,١
المطلوبات:		
حقوق المساهمين	٤٨٨٠,٥	٤٦٤٥,٨
التمويل من المقيمين	٣٣٩٤,٩	٣٠٤٠,٦
السندات وصكوك التمويل	٢٣٩,٠	٢٦٦,٣
المطلوبات الأجنبية	٣٢٩٥,٦	٢٤٩٢,٩
المطلوبات الأخرى	١٤٧٨,٢	١٨٩٠,٥
عدد الشركات	٩٧	٩٥

المصدر: بنك الكويت المركزي

- انخفض رصيد إجمالي المطلوبات الأجنبية بما يعادل نحو ٨٠٢,٧ مليون دينار ونسبته ٢٤,٤%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى ما يعادل نحو ٢٤٩٢,٩ مليون دينار مقارنةً بما يعادل نحو ٣٢٩٥,٦ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

- تراجع رصيد إجمالي حقوق المساهمين بما قيمته ٢٣٤,٧ مليون دينار ونسبته ٤,٨%، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى نحو ٤٦٤٥,٨ مليون دينار مقارنةً بنحو ٤٨٨٠,٥ مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

ثانياً- أهم الإجراءات والتعليمات الرقابية التي أصدرها بنك الكويت المركزي:

تناولت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ في مجالات الإشراف والرقابة مشاريعه التالية ضمن الخطة السنوية الثانية للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/١١:

- **تكثيف جهود البنك المركزي في الإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي والمالي بما يساهم في زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتعزيز دعامات الاستقرار المالي.**
- **تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي.**
- **تطوير الخدمات المصرفية لقطاع التجزئة.**
- **تطوير الخدمات المصرفية الموجّهة لقطاع الشركات.**
- **تنمية قطاع الخدمات المساندة للقطاع المالي.**

ومن هذا المنطلق، استمرت جهود بنك الكويت المركزي الحثيثة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجلة لديه، وذلك في إطار مساعيه الرامية إلى ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني، وتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي، بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة، وبما يسهم كذلك في تطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر ومقاومة الصدمات والظروف الصعبة والضاغطة.

وفي هذا الإطار، تم تكثيف إجراءات بنك الكويت المركزي الإشرافية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر بما في ذلك متابعة البنوك في إجراء اختبارات الضغط المالي بشكل نصف سنوي، والتأكيد على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، مع بدء التحول إلى أسلوب الرقابة على أساس المخاطر (Risk Based Supervision)، حيث تم تشكيل فريق عمل متخصص لوضع خطة التحول وتطوير تقارير التفتيش ووضع آليات متابعة مستمرة لنوعية المخالفات والملاحظات التي يتم اكتشافها. ومن هذا المنطلق، فقد تم تطبيق نظام تقييم المخاطر وفقاً لأسلوب (CAMEL-BCOM) على البنوك المحلية، حيث اعتمد الجزء الكمي من الأسلوب الرقابي المذكور وتم تشكيل فريق عمل لتطبيق هذا النظام، وتم إجراء أول تقييم للبنوك وفقا للوضع كما في ٢٠١١/٦/٣٠، فضلاً عن تقديم العديد من البرامج التدريبية عن الرقابة المستندة على المخاطر، كما تم تطبيق آلية جديدة لنظام اختبارات الضغط المالي للبنوك الكويتية.

وفي إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتطبيق المعايير الرقابية الدولية، وتحصين الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات، فلقد بدأ البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (٣) حيث تشكلت لجنة توجيهية شاركت فيها البنوك الكويتية بممثلين عنها وذلك لوضع الضوابط والتعليمات الرقابية اللازمة. وتشمل هذه المعايير حزمة من الضوابط التي من شأنها تعزيز جودة رأس المال والرفع المالي، وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولـــة، وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية بما يتناسب مع هيكل استخدامات هذه البنوك، بالإضافة إلى المعايير التي تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية .

وفي إطار حزمة تلك الإصلاحات، يسعى بنك الكويت المركزي إلى تطبيق سياسات الرقابة الكلية الحصيفة إلى جانب الرقابة الجزئية في إطار نظام إنذار مبكر لمواجهة أي مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي، حيث تم في هذا الصدد في أغسطس ٢٠١١ إنشاء مكتب الاستقرار المالي (Financial Stability Office) بالبنك المركزي ليتولى المهام والمسئوليات اللازمة في هذا الخصوص.

هذا، كما تم الانتهاء من إعداد مشروع تعليمات جديدة بشأن معايير الحوكمة ليكون بديلاً لمعايير الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في مايو ٢٠٠٤، أخذاً في الاعتبار التوصيات التي تضمنها تقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر ٢٠١٠ في شأن تقييم الحوكمة في البنوك الكويتية والدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وعلى جانب آخر، وفي إطار التنظيم التشريعي والرقابي الجديد بصدور القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وكذا القرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فلقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتباراً مـــن ١٣ سبتمبر ٢٠١١، واقتصر دور بنك الكويت المركزي بالنسبة لهذه الشركات على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله. كما انتقلت الرقابة على صناديق الاستثمار بالكامل إلى الهيئة.

وفي إطار التنسيق مع هيئة أسواق المال في شأن المهام الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، تم بتاريخ ٢٠١١/٩/١١ توقيع مذكرة تفاهم بشأن تحديد أطر التنسيق بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالوحدات الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي. وتتضمن هذه المذكرة جوانب التنسيق بشأن الوضع الرقابي فيما يخص شركات الاستثمار القائمة والترخيص للشركات الجديدة، وكذلك جوانب تنسيق الأعمال والإجراءات الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، كما تم تشكيل فريق عمل مشترك دائم بين بنك الكويت المركـــزي وهيئة أسواق المال مكلف بالتنسيق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين. ولقد عقد الفريق خلال السنـــة الماليـــة ٢٠١٢/٢٠١١ ستة اجتماعات.

وتشمل وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي والمسجلة لديه كما في نهاية مارس ٢٠١٢، ١٥٥ وحدة، تشمل كلاً من البنوك المحلية (وعددها ٢١ بنكاً منها ٥ بنوك تقليدية، وبنك متخصص واحد، و٥ بنوك إسلامية، و١٠ فروع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي)، وشركات الاستثمار (وعددها ٩٥ شركة منها ٥١ شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) حيث يقتصر دور بنك الكويت المركزي بالنسبة لهذه الشركات على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله، وشركات الصرافة (وعددها ٣٩ شركة). ووفقاً لما سلف الإشارة إليه فلقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من ٢٠١١/٩/١٣.

وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بإصدار بعض التعليمات والضوابط والتعاميم، منها ما يتعلق بتقييم الأصول العقارية المقدمة كضمانات للتمويل المقدم للعملاء، والذي يمنع قيام البنك بتقييم تلك الأصول بواسطة الإدارة العقارية لديه، على أن يتم التقييم سنوياً على الأقل من جانب اثنين من المقيّمين المحايدين بشرط أن يكون أحدهما بيت التمويل الكويتي أو بنك الكويت الدولي. ويستهدف هذا التعميم تجنب تعارض المصالح، فضلاً عن الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى البنكين المذكورين في هذا المجال.

كذلك أعطى البنك المركزي عنايته لأية انكشافات كبيرة ومخاطر التركزات لدى عملاء الائتمان بالبنوك الكويتية والآلية التي تتبعها البنوك بشأن مراقبة وإدارة المخاطر في هذا الخصوص، وذلك بدراسة بيانات

مديونية أكبر (٢٥) عميل والأطراف ذوي العلاقة بهم، وكذلك الرؤية المستقبلية لكل بنك حول مستوى المخاطر لكل عميل من هؤلاء العملاء.

وعلى صعيد التنظيم الرقابي الجديد على شركات التمويل والاستثمار، فقد تم إصدار تعليمات بشأن المعايير الرقابية الثلاثة على شركات التمويل والممثلة في معيار الرفع المالي، والسيولة السريعة، والاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى تحديد البيانات الدورية المطلوبة لمتابعة عمليات التمويل التي تزاولها شركات الاستثمار وأسلوب تقديمها.

أما على صعيد متابعة البنك المركزي لنشاط البنوك في مجال المشتقات المالية، فقد طالب البنك المركزي البنوك المحلية بتكليف مدققي حساباتها بالتدقيق الخاص لهذا النشاط وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية له.

ومن جانب آخر، قام قطاع الرقابة، وفي إطار سعيه لتطوير الخدمات المساندة للقطاع المالي، بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة من أجل التعاون في وضع ضوابط ومعايير لتقييم الأصول العقارية الضامنة للبنوك وشركات الإستثمار وشركات التمويل وذلك في سبيل الإرتقاء بمهمة مقيّمي العقارات، وجاري حالياً اتخاذ التدابير اللازمة نحو تفعيل هذا التوجه بالتنسيق مع الوزارة المعنية.

بالإضافة إلى قيام القطاع من خلال الكتابة لاتحاد مصارف الكويت بدراسة ما تقدمت به البنوك من مرئيات وسياسات نحو تطوير قطاعي التجزئة وقطاع الشركات، وتحددت على إثرها مجموعة من الإجراءات التي تم البدء باتخاذها لتفعيل وتطوير هذين المشروعين بالتنسيق مع البنوك.

ثالثاً- أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي:

تشير البيانات إلى أن متوسط النقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ بلغ نحو ١١٧٦,٥ مليون دينار، مقابل متوسط بلغت قيمته ٩٦٦,٥ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو ٢١٠ ملايين وبنسبة ٢١,٧%، وقد بلغ أعلى رصيد للنقد المصدر خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ١٣١٥,١ مليون دينار في شهر أغسطس ٢٠١١، بينما بلغ أدنى رصيد له نحو ١٠٩٥,٦ مليون دينار في شهر يوليو ٢٠١١، وفي الإتجاه ذاته، شهدت قيمة النقد المتداول (المعبر عن النقد المصدر مطروحاً منه النقد المحتفظ

به لدى البنوك المحلية) ارتفاعاً قيمته نحو ٦٦ مليون دينار ونسبته ٦,٨% من نحو ٩٧٤,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١١/١٠ إلى نحو ١٠٤٠,٢ مليوناً في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١.

هذا، وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ في جهوده الرامية إلى ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى البنك المركزي، والتصدي لجرائم تزييف وتزوير أوراق النقد بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، بلغت قيمة الأوراق النقدية التي تم سحبها من التداول وإتلافها خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ١٤٠ مليون دينار.

وعلى صعيد عمليات التسويات فيما بين البنوك والتي تتم من خلال البنك المركزي باستخدام نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب"، فقد بلغت قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ نحو ١٥٥,٦ بليون دينار مقابل نحو ١٦٤,٩ بليوناً خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل انخفاضاً قيمته ٩,٣ بلايين دينار ونسبته ٥,٦%. أما فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في إطار غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي، فقد ارتفع إجمالي قيمة تلك العمليات خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ ليبلغ نحو ١٠ بلايين دينار لعدد ٢١٦٢,٥ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٤٦٥٦,٨ ديناراً للعملية، مقابل نحو ٩ بلايين دينار لعدد ٢٠٧٥,١ ألف عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو ٤٣٣٠,٣ ديناراً للعملية خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ بتنفيذ ٨٩٤١ حوالة مصرفية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١٠٢١,٥ مليون دينار، مقابل ٩٣٣٦ حوالة مصرفية قيمتها نحو ١١٣٠,١ مليون دينار خلال السنة المالية السابقة ٢٠١١/١٠. أما فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخارجية التي قام بتنفيذها بنك الكويت المركزي لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الأخرى في شكل إعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١، فقد تمثلت بالبيان التالي:

البيـــــــــــان	العدد	القيمة بالدينار الكويتي
أولاً: الاعتمادات المستندية:		
١) الاعتمادات المفتوحة	٤٧	٤٦,٨٣٣,٣٩٣
– اعتمادات محلية	٢	١,٩٦٠,٣٢٠
– اعتمادات أجنبية	٤٥	٤٤,٨٧٣,٠٧٣
٢) الاعتمادات المدفوعة	١٧٢	٥٦,٠٤٦,٦١٧
– اعتمادات محلية	٩	١,٥٧٥,١٤٥
– اعتمادات أجنبية	١٦٣	٥٤,٤٧١,٤٧٢
٣) التعديـــــــلات	٣٨	–
– اعتمادات محلية	٣	–
– اعتمادات أجنبية	٣٥	–
ثانياً: عمليات التحصيل:		
كمبيالات برسم التحصيل	٢	١٣٣,٦١٠
أ- الواردة	١	١١٥,٧٩٢
ب- المدفوعة	١	١٧,٨١٨
ثالثاً: شيكات برسم التحصيل:	٨٢	٩٩٢,٦٤٧

رابعاً- القوى العاملة في بنك الكويت المركزي:

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي في مجال تطوير كفاءة الكوادر العاملة لديه، والارتقاء بمستواهم العلمي والمهني وبما يواكب تطور متطلبات العمل في البنك المركزي. وقام البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ باتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الصدد، من أبرزها ما يلي:

١- تم خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ قبول ٤٢ خريجاً كويتياً للتدريب على وظائف مختلفة في البنك المركزي (٣٣ من حملة الشهادات الجامعية و٩ من الحاصلين على الدبلوم في العلوم التطبيقية). وتم

أيضاً خلال السنة المالية المذكورة تعيين ٥١ موظفاً منهم ٤٩ موظفاً كويتياً (٩٦%) في بنك الكويت المركزي. وبذلك وصل إجمالي عدد العاملين في البنك المركزي في نهاية السنة المالية ٢٠١٢/١١ إلى ٩٦٥ موظفاً منهم ٨٤٩ موظفاً كويتياً (٨٨%).

٢- شارك بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ في العديد من الدورات التدريبية المتخصصة داخل دولة الكويت بلغ عددها ١٩٧ دورة، وأوفد إليها ٩٧٤ موظفاً من موظفي البنك. بالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد ١٤٧ موظفاً لحضور ١٠٦ دورة تدريبية خارج دولة الكويت بالتنسيق مع عدد من الجهات التدريبية الأجنبية المتخصصة في المجال المصرفي والمالي والاقتصادي سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو العالمي.

٣- تم خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ إيفاد ١٨٦ موظفاً في مهام رسمية خارج دولة الكويت لحضور ١٠٠ اجتماعاً ومؤتمراً ذات صلة بأعمال البنك المركزي، وذلك على المستوى الخليجي والعربي والدولي.

٤- نظَّم البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ عدداً من البرامج التدريبية المتخصصة للكوادر الكويتية من حديثي التخرج من حملة الشهادة الجامعية وحملة شهادة الدبلوم، وذلك لإعدادهم وتأهيلهم للعمل في إدارات ومكاتب البنك المختلفة. إلى جانب ذلك، وانطلاقاً من اهتمام البنك المركزي بتدريب طلبة الجامعات والمعاهد في دولة الكويت، فقد تم خلال السنة المالية ٢٠١١/١٠ تدريب عدد ١٢ من طلبة الجامعات والمعاهد التطبيقية في دولة الكويت في إدارات ومكاتب البنك المختلفة.

خامساً - أعمال وأنشطة أخرى:

قام بنك الكويت المركزي بأعمال وأنشطة أخرى متعددة خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ من أبرزها ما يلي:

- تواصلت خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى تطوير وتحديث الأنظمة الفنية والتطبيقية التي يستعين بها للقيام بوظائفه المختلفة، حيث شهدت السنة المالية المذكورة إنجاز العديد من المشروعات التقنية، ومن أبرزها تنفيذ "مشروع تطبيق الآيبان في دولة الكويت"، و"نظام الموارد البشرية"، و"نظام صخر للترجمة الآلية"، و"مشروع تحديث وتوثيق المسارات التدريبية التقنية للمتخصصين بوظائف تقنية المعلومات والمرتبطة بالمهام الفنية التي يقوم بها الموظفون في الأقسام لتمثل

خارطة التدريب التقني"، و"برنامج التدقيق على نظام إدارة الجودة "ISO 9001:2008" لقطاع تقنية المعلومات، و"مشروع وضع أهداف سنوية للجودة لقطاع تقنية المعلومات بما يتماشى مع متطلبات نظام إدارة الجودة "ISO 9001:2008 ". كما يجري العمل على تنفيذ بعض المشروعات الأخرى في هذا المجال، ومن أبرزها "برنامج تطوير أنظمة العمليات البنكية الأساسية لبنك الكويت المركزي"، و"مشروع الخدمات المصرفية الالكترونية" الذي يهدف إلى تقديم خدمات للجهات الحكومية لتنفيذ التحويلات المالية بشكل الكتروني بدلاً من إرسال نماذج التحويل بشكل يدوي، من خلال توفير نظام آمن يمنح الصلاحية للجهات الحكومية بالتحكم بحساباتها لدى بنك الكويت المركزي، "ومشروع المقاصة الالكترونية للشيكات" الذي يهدف إلى تقليص فترة تحصيل الشيك إلى نفس اليوم أو اليوم الثاني بدلاً من ٣-٤ أيام حالياً، و"مشروع نظام إدارة النقد"، و"مشروع متابعة البريد الداخلي والخارجي للبنك"، و"مشروع إرسال الرسائل النصية القصيرة لموظفي البنك". كذلك يعمل البنك على تطوير موقعه الالكتروني على الانترنت بشكل جذري.

- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ جهوده في مجال إعداد وإصدار دورياته الإحصائية والتحليلية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وتوزيعها محلياً وخارجياً على المهتمين بالشئون والتطورات النقدية والمصرفية والمالية والاقتصادية في دولة الكويت. إلى جانب ذلك، استمر البنك المركزي في تحديث محتويات الصفحة الإلكترونية الخاصة به على شبكة الإنترنت والتي تشمل المعلومات والبيانات والإحصاءات المتاحة عن القطاع المصرفي والمالي المحلي، وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى بعض المعلومات الأساسية الخاصة بالبنك المركزي.

- **المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي**

في إطار المشاريع التي يسعى إلى إنجازها ضمن الخطة التنموية والخطة السنوية للسنة المالية ٢٠١٢/١١ واصل بنك الكويت المركزي جهوده لتنفيذ مشروع المقر الرئيسي الجديد لبنك الكويت المركزي. وفي هذا الصدد، تم خلال السنة المالية ٢٠١٢/١١ استكمال العمل للأعمدة الخرسانية، والحوائط الإنشائية، والأرضيات الخرسانية للأدوار المتكررة، وتمديدات مكافحة الحريق في مواقف السيارات، وأعمال مكافحة الحريق في السراديب. بالإضافة إلى ذلك، تم تأهيل المكاتب الهندسية المناسبة لاستكمال التصاميم الداخلية Bid Package (3) بما في ذلك من إعداد لشروط المرجعية، وطرح الأعمال الاستشارية للتسعير، والانتهاء من ترشيح المكتب الهندسي الفائز، واعتماد عقد العمل من إدارة

الفتوى والتشريع، والانتهاء من إعتماد مقاولي الباطن لعدد من بنود المشروع. واستمرت خـــلال الســـنة المالية ٢٠١٢/١١ أعمال الالمونيوم والزجاج في الواجهة الرئيسية للمبنى Curtain Wall، والعمل على اختيار أنواع الأثاث المطلوب لأدوار الموظفين لتضمينها في مستندات المناقصة للمرحلة الأخيـــرة مـــن المشروع Bid Package (3).

سادساً – الميزانيـــة العموميـــة لبنك الكويـــت المركـــزي

وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية

فـــي ٣١ مـــارس ٢٠١٢

تقرير مراقبي الحسابات:

لقد فحصنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، ولقد شمل فحصنا إجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من إجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها ضرورية، وحصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض الفحص.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي الحقيقي للبنك كما في ٣١ مارس ٢٠١٢ وعن نتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته.

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية.

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٦٨ فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم ١٣٨ فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في ٣ مايو ٢٠١٢

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٢
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــــــــــودات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٢	٣١ مارس ٢٠١١
الذهب		٣١,٧٣٦,٣٦١	٣١,٧٣٦,٣٦١
النقد والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		١٩٤,٨٣١,٧١٢	١٨٧,٨٣٠,٦٣٧
الودائـــع والاستثمـــــارات بالعملات الأجنبيـــــة	٣	٦,٥٦٣,٦٩٢,٣٣٠	٦,٣٣٨,٩٦١,١٢٠
الموجودات الأخرى	٤	٢٦,٥٠١,١١٨	٢٥,١٢٤,٧٨٦
		٦,٨١٦,٧٦١,٥٢١	٦,٥٨٣,٦٥٢,٩٠٤
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١٢	٣,٠١٦,٥٨٢,٧٨٠	٣,٠٥٩,١٢٠,٠٤٧

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الكويت المركزي

الميزانية العمومية كما في ٣١ مارس ٢٠١٢
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٢	٣١ مارس ٢٠١١
رأس المال – المدفوع بالكامل		٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
صندوق الاحتياطي العام	٥	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠
الحساب الخاص	٦	٢٨٠,٢٣٥,٥٠١	٣١٥,٤١٩,٠٦٣
ربح السنة		٤٦,٥٧٣,٢٧٥	١٠,٩٦٧,٥٣٦
النقد المصدر	٧	١,٢٠٣,٥٧٨,٩٢٥	١,١٣٤,٣٠٤,٥٢٩
سندات البنك المركزي المصدرة	٨	١,٧٠٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠
حسابات الحكومة		٥١٥,١٤٥,٦٩٥	٤٧١,٩٨٥,٣٠٩
حسابات دعم سيولة الجهاز المصرفي	٩	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	١٠	٢,٤٤٥,٧٣٩,٤٨٧	٢,٤٣٤,٠٩٨,٨٥٩
المؤسسات الدولية		٦,٣٧٨,٠٦٨	٢٥,٧٥٧,٥٦٦
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	١١	١٧٧,٥٨٩,١٠٤	١٨٦,٠٦٢,٩٥٣
مطلوبات أخرى	١٢	١٣٦,٥٢١,٤٦٦	١٢٩,٠٥٧,٠٨٩
		٦,٨١٦,٧٦١,٥٢١	٦,٥٨٣,٦٥٢,٩٠٤
حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت وحسابات نظامية	١١	٣,٠١٦,٥٨٢,٧٨٠	٣,٠٥٩,١٢٠,٠٤٧

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الكويت المركزي

بيان الأرباح والخسائر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٢
(بالدينار الكويتي)

	إيضاحات	٣١ مارس ٢٠١٢	٣١ مارس ٢٠١١
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		٩٤,٦٤٣,٦١٨	٦٨,٥٦٦,٢٩٠
مصاريف الفوائد والعمولات		(٦٦,٣٠٠)	(٧٢,٧٨٣)
		٩٤,٥٧٧,٣١٨	٦٨,٤٩٣,٥٠٧
الإيرادات الأخرى		٦٥٧,٩١٤	٥٨٨,١٣٢
إيرادات التشغيل		٩٥,٢٣٥,٢٣٢	٦٩,٠٨١,٦٣٩
مصاريف التشغيل	١٣	(٤٨,٦٦١,٩٥٧)	(٥٨,١١٤,١٠٣)
صافي ربح السنة		٤٦,٥٧٣,٢٧٥	١٠,٩٦٧,٥٣٦
يخصص وفقاً للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته على النحو التالي:			
لحساب الحكومة	٥	٤٦,٥٧٣,٢٧٥	١٠,٩٦٧,٥٣٦

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٤ تُشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية
(٣١ مارس ٢٠١٢)

١- أنشطـــــة البنـــــك:

تأسس بنك الكويت المركزي ("البنك") بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، وهـو مؤسسـة عامة ذات شخصيـة اعتبارية مستقلة. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولـة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخـرى، ورسـم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنـك الحكومـة والمستشار المالي لها.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

أُعدّت البيانات المالية بناء على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته. إن السياسات المحاسبية الهامـة المطبَّقة هي ما يلي:

أ- الـذهـــب:

استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم تقييم الذهب بسعر ١٢,٥٠٠ ديناراً لكل أونصة من الذهب الخالص.

ب- سندات محلية وأدوات الدين العام:

يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

ج- تكلفة عمليات السوق النقدي:

يتم تحميل التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق) على حساب وزارة المالية / تكلفة دعم عمليات السوق النقدي، وذلـك بناء على الاتفاق بين البنك ووزارة المالية.

د- احتساب الإيراد:

تُحتسَب الفوائد المستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذاً في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبَّق.

ه- المصروفات الرأسمالية:

يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على المصروفات في السنة التي يتم فيها اعتمادها.

و- العملات الأجنبية:

استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية، وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص.

٣- الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	٦,٥٥٩,٥٢٦,٨٣٠	٦,٣٣٤,٨٠٣,٨٧٠
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	٤,١٦٥,٥٠٠	٤,١٥٧,٢٥٠
	٦,٥٦٣,٦٩٢,٣٣٠	**٦,٣٣٨,٩٦١,١٢٠**

٤- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	٩,٥٦٩,١٩٣	٥,٥٩٦,٤١٤
إستثمارات بالدينار الكويتي	٢,٧٩١,٢١٠	٢,٧٩١,٢١٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٣٥٤,٢٨٣	٢١٧,٣٩٦
دفعات مقدمة	٩,٢٢٩,٣٠٠	١١,٧٦٧,٤٩١
أرصدة مدينة أخرى	٤,٥٥٧,١٣٢	٤,٧٥٢,٢٧٥
	٢٦,٥٠١,١١٨	٢٥,١٢٤,٧٨٦

٥- صندوق الاحتياطي العام:

استناداً إلى المادة رقم ١٧ فقرة (٣) (أ) و(ب) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي إلاّ في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق، وفي عام ١٩٨٥ وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ ١٧٩ مليون دينار كويتي، وبناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في ٥ مايو ٢٠٠٣ وموافقة وزير المالية بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٣، تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار ١١٦ مليون دينار حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى ٢٩٥ مليون دينار وذلك عن طريق تحويل نصف الأرباح السنوية للبنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على ذلك لم يتم تخصيص أية مبالغ منذ عام ٢٠٠٧ حيث يبلغ رصيد صندوق الاحتياطي العام ٢٩٥ مليون دينار كويتي.

٦- **الحساب الخاص** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
الرصيد في بداية السنة	٣١٥,٤١٩,٠٦٣	٢٦٧,٠٩١,٠٧٤
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	(٣٥,١٨٣,٥٦٢)	٤٨,٣٢٧,٩٨٩
الرصيد في نهاية السنة	٢٨٠,٢٣٥,٥٠١	٣١٥,٤١٩,٠٦٣

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول، وذلك استناداً إلى المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ ٤ يوليو ١٩٧٨.

٧- **النقـد المصـدر** (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
صافي النقد المُنتَج	١,٧٤٦,٩٣٩,٤٥٠	١,٨١٦,٤٥٦,٨٦٧
ناقصاً: النقد في خزائن البنك	(٥٤٣,٣٦٠,٥٢٥)	(٦٨٢,١٥٢,٣٣٨)
	١,٢٠٣,٥٧٨,٩٢٥	١,١٣٤,٣٠٤,٥٢٩

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصاً النقد المُتلَف.

٨- **سندات البنك المركزي المصدرة**

سندات بنك الكويت المركزي هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشـركات الاسـتثمار المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويستخدم البنك المركزي هذه السندات في مجال إدارة السيولة المحلية.

٩- حساب دعم سيولة الجهاز المصرفي

يمثل المبالغ المحولة للبنك المركزي بناء على تعليمات وزارة المالية- عملاً بما تقضي به الفقرة (هـ) في المادة (٣١) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي.

١٠- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
حسابات جارية	٢٩٦,٧٩٤,٨٦٦	٢٦٨,٥٠٤,٣٣٩
ودائع	٣٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٣١,٠٠٠,٠٠٠
عمليات تورق (سحب)	١,٨٠٠,٩٤٤,٦٢١	١,٦٣٤,٥٩٤,٥٢٠
	٢,٤٤٥,٧٣٩,٤٨٧	٢,٤٣٤,٠٩٨,٨٥٩

١١- حسابات يديرها البنك نيابةً عن حكومة الكويت وحسابات نظامية (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
أ - حسابات يديرها البنك نيابة عن حكومة الكويت	٢,٨٤٩,٦٤٢,٦١٤	٢,٨٧٦,٤٦٨,١٩٧
ب- حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	١٦٣,٨٨٣,٩٦٣	١٨٠,١٧٥,١٦٩
عملات تذكارية	٢,٨٢٢,٥٣٠	٢,٤٧٥,٣٨٤
تحصيلات بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣	٢٣٣,٦٧٣	١,٢٩٧
	١٦٦,٩٤٠,١٦٦	١٨٢,٦٥١,٨٥٠
	٣,٠١٦,٥٨٢,٧٨٠	٣,٠٥٩,١٢٠,٠٤٧

في ٣١ مارس ٢٠١٢، كانت هناك تأمينات بمبلغ ١٧٧,٥٨٩,١٠٤ دينار كويتي (١٨٦,٠٦٢,٩٥٣ دينار كويتي: ٢٠١١) مُحتفظ بها مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

١٢- المطلوبات الأخـــرى (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
مصاريف مستحقـــــــة	٧,٥٩٩,٥٠٧	٧,٦٥٤,٠٤١
أرصدة دائنة أخـــــــرى	١٢٦,٦٠٧,٨١٤	١٠٩,٦١٣,٠١٤
وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي (إيضاح ٢)	٢,٣١٤,١٤٥	١١,٧٩٠,٠٣٤
	١٣٦,٥٢١,٤٦٦	١٢٩,٠٥٧,٠٨٩

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمـــة للمـــوظفين وحســـابات دائنـــة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

يمثل رصيد وزارة المالية – تكلفة دعم عمليات السوق النقدي المتبقي من المبـــالغ المحولـــة مـــن وزارة المالية بعد تحميل تكلفة دعم عمليات السوق النقدي والتي يقوم بها البنك وفقاً لما تم الاتفاق عليـــه بـــين البنك ووزارة المالية.

١٣- مصـــاريـــف التشغيـــــل (بالدينار الكويتي):

	٢٠١٢/١١	٢٠١١/١٠
تكاليف الموظفين	٢٨,١٤٤,٨٦٩	٢١,٨٥٢,٧٧٨
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	٣,٧١٨,٧٢٣	٢,٧٥٢,٤٧٦
شراء أثاث ومعدات وسيارات	٤٣,٧٠١	٨٥,١٨٩
إصدار وشحن العملة	٩٣٤,٠٥٩	٤,٠٩٧,١٠٠
مصاريف متنوعـــة	١,٩٢٧,٩١١	٢,٢٩٥,٥٩٢
تكاليف إنشائيـــــة	١٣,٨٩٢,٦٩٤	٢٧,٠٣٠,٩٦٨
	٤٨,٦٦١,٩٥٧	٥٨,١١٤,١٠٣

١٤- سندات إذنية محتفظ بها:

في ٣١ مارس ٢٠١٢ بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية مبلغ ٤٨٣,٣١١,٧٤٩ دينار كويتي (٤٦٣,٣١٤,٥٣٩ دينار كويتي: ٢٠١١).

المحتويـــــــــــات	الصفحة

تقديـــــم ١١

أولاً – أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية ١٥

١– التطورات النقدية..... ١٦

٢– التطورات المصرفية..... ٢٢

ثانيــاً – الإشراف والرقابة..... ٢٩

ثالثــاً – أهم العمليات المصرفية لبنك الكويت المركزي..... ٣٢

رابعــاً – القوى العاملة في بنك الكويت المركزي ٣٤

خامساً – أعمال وأنشطة أخرى..... ٣٥

سادساً – الميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٢ ..... ٣٩

– تقرير مراقبي الحسابات ٤١

– الميزانية العمومية..... ٤٢

الموجودات..... ٤٢

حقوق الملكية والمطلوبات..... ٤٣

– بيان الأرباح والخسائر..... ٤٤

– إيضاحات حول البيانات المالية..... ٤٥

للمراسلات والاستفسارات:

بريديـــاً : بنك الكويت المركزي
إدارة البحوث الاقتصادية
ص.ب: ٥٢٦ الصفاة
13006 الكويت
دولة الكويت
تلفـــون : ٣٢٥٧ ٢٢٤٠ (٩٦٥)
فاكـــس : ٠٨٨٧ ٢٢٤٤ (٩٦٥)

البريد الإلكتروني: **cbk@cbk.gov.kw**

عنوان الصفحة الإلكترونية في شبكة الإنترنت
العـــالميـــة: **http://www.cbk.gov.kw**

ISSN 1029- 4589

إخراج وطباعة

مطبعة بنك الكويت المركزي